

## مأساة قضاة التوثيق بين حرج المحكمة وتعنت وزارة العدل

بقلم الأستاذ/

عيد العزير السماوي المحامي

ولاحقة على صدور قانون التوثيق يتمتعون بذات الحقوق التي يتمتع بها أعضاء النيابة العامة خاصة أن الفقرة (ج) من المادة (٥٧) من قانون السلطة القضائية قد استتفتت أعضاء النيابة العامة من شرطي الحصول على شهادة المعهد العالي للقضاء وحد السن الأدنى مادام أن المادة (٥) من قانون التوثيق رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٢م قد قضت على أن تسري على الموثقين ومساعديهم ومعاونيهم الشروط المتعلقة بأعضاء النيابة العامة المنصوص عليها بقانون السلطة القضائية.

وخلصت وزارة الشؤون القانونية في فتاها الإنفة الذكر إلى القول بأنه وإعمالاً لتلك النصوص القانونية فإن العاملين في القضاء بقطاع التوثيق يعتبروا البقية..ص.

موثقين ومعاونو كتبة تسري عليهم الشروط والحقوق والواجبات الخاصة بأعضاء النيابة العامة المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية وهو ما أسست عليه الدعوى المقدمة من قضاة التوثيق إلى المحكمة للمطالبة بإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء المذكور. وقد أضافت تضمنت الفتوى الصادرة عن وزارة الشؤون القانونية أنه مادام أن المادة (٥٦) من قانون السلطة القضائية قد قضت بأن يسري في حق أعضاء النيابة العامة ذات الأحكام المقررة للقضاة في قانون السلطة القضائية وبخاصة ما يتعلق بشروط التعيين وأحكام النقل والندب والحقوق والواجبات والمحضورات والحصانة والحاسبة والتأديب فإن ذلك تدخل الموثقون والكتبة ومساعدهم الحاصلين على قرارات تعيين سابقة

قانون قضايا الدولة الذي أناط بوزارة الشؤون القانونية تمثيل الدولة أمام القضاء فقد اضطر المدعون إلى الجوء إلى وزارة الشؤون القانونية لاستفتائها كمثل للحكومة المدعى عليها جراء استشعارهم استحالة الحصول على الحق مادام أن وزارة العدل آنذاك لم تدخل كمثل للحكومة في الدعوى المقامة إلا بقصد الحيولة بين المدعين وبين الحق المدعى به.

وللأمانة والتاريخ فقد كانت وزارة الشؤون القضائية عند مستوى الأمانة المطلوبة منها في تفسير النصوص القانونية المتعلقة بالحق المدعى به حيث أصدرت وزارة الشؤون القانونية فتوى وجهتها إلى وزارة العدل أكدت فيها أن المادة الخامسة من قانون التوثيق رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٢م قد قضت بأن العاملين في مكاتب التوثيق والإدارة العامة والأقلام التي تتبعها موثقون ومساعود

عندما يقر المدعى عليه بصحة الدعوى لم يكن أمام القاضي أو المعني بالتسليم بالحق المدعى به إلا الامتناع للحق والعمل على إيصاله إلى صاحبه أو مستحقة ولما كان كتبة المحاكم والعاملون بمكاتب التوثيق وغيرهم من الكتبة القضائيين ومساعدهم قد رفعوا دعوى في مواجهة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٦٠) في الحكومة السابقة وطالبوا بإلغائه نظراً لأن ذلك القرار قد حرّمهم من حقوقهم القانونية المقررة وفقاً لأحكام قانون التوثيق وقانون السلطة القضائية وحيث أن المحكمة التي رفعت إليها الدعوى آنذاك قد تخرجت أو أخرجت عندما دخلت وزارة العدل كمثل للحكومة المدعى عليها خلافاً لأحكام

## ما كان العشم (يا ست الكل)

الزميلة (٢٦ سبتمبر) افردت في عددها الأخير صفحة كاملة عن كوكاكولا اليمن، تدافع من خلاله وبطريقة مستميتة عن الشركة وبيان المصنع يعيل ٦٥٠ أسرة يمنية وأن ما يشاع عن منتج الكوكاكولا ادعاءات غير صحيحة متناشبة ما قدمته الشركة الأم من دعم سخى للكيان الصهيوني الذي يقتل المئات من أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق ويأبى هذه الشركة قد قاطعها جميع أبناء الوطن العربي بموجب رسالة موجهة اليهم من جامعة الدول العربية وفي الوقت الذي تدعو فيه اليمن وفي مقدمة أبنائها الزعيم القائد الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مقاطعة الشركات الصهيونية. فإيه اللي حصل يا (ست الكل) !!

## (٢٦ سبتمبر) تؤكد ما نشرته (الرأي العام)



أكدت الزميلة (٢٦ سبتمبر) في عددها الأخير ما تناولته "الرأي العام" في عدد سابق حول قضاء الأستاذ/ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء اجازة خاصة في أوروبا في ضيافة رجل

المال والاعمال اليمني الاصل (الحسيني) ممن يعملون بالخليج وربما متابعة الأستاذ/ باجمال لأعماله الخاصة.. مما يؤكد مصداقية "الرأي العام" في الطرح وتناول المعلومات والحقائق.



## (العديني) خارج نطاق الخدمة

يبسو - والله اعلم - ان الزميل حسن العديني رئيس تحرير الزميلة (الاسبوع) لم يعد يدري عما ينشر في صحيفته من تروحات عقيمة عفى عليها ونساها الجميع عندما ذاب التشهير والتمرق والفرقة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وتجددت الوحدة الوطنية بالدم واستشهد الآلاف من أبناء شعبنا الابي من اجلها فيأتي مريض يطالب بشعار يهرب اليه وينشر سموه (العديني) في صحيفته.. فان كان العديني يفهم ما كتب ويعرف بذلك فقلت مصيبة وان كان لا يعرف فمعنى ذلك انه اصبح خارج نطاق الخدمة ويسوانا جميعاً نحن الصحفيين إن تصدر مطبوعة كهذه يرأس تحريرها شخصاً كهذا .. وعيب.. عيب.. عيب.. يا عديني.

## انتباه يا عريقي

العقيد/ جميل عبدالخالق العريقي - كما يدعى - الوكيل المساعد في وزارة المالية.. وقف بسيارته في تمام الساعة الثانية من ظهر يوم امس بجولة عصر في الخط الخاص بالاتجاه نحو اليمن وسبب عرقلة في السير بينما سيارته واقفة وهو يضحك على كل من وراءه مصحوباً بالعديد من حمران العيون (السودي جاردي) وصدق المثل القائل (لا تعلموا السافلة العلم).. والسافلة بلهجة اهل إب تعني من يعيش بالسافل.. والسافل مكان لحفظ الحيوانات.

القارئ للمقابلة التي اجراها رئيس تحرير صحيفة (الناس) مع فخامة الاخ/ رئيس الجمهورية يلمس ان (الحيمي) سائق السيارة الاجرة التي اوصلته كما قال الى دار الرئاسة كان أكثر فهماً وذكاء من رئيس التحرير الذي يقول وبعضمة لسانه ان السائق قال لو قدر لي ان اقابل فخامة الاخ الرئيس فان اول ما ساطرحه عليه هو موضوع الاقتصاد المتدهور والبطالة التي يعاني منها الشباب من خريجي الجامعات لعدم وجود وظائف وكذا الأمن والاستقرار... الخ. هذه القضايا كلها لم يتطرق اليها الاخ حميد شحرة اطلاقاً مع ان الحيمي قد نبهه فهل تختلف هموم الناس عن هموم رئيس التحرير ام ان هناك شيء ما في الامر؟ وفعلاً (اذا عرف السبب بطل العجب)!!!

